صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الثامن

صندوق النقد العربي

فبراير 2021

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الثامن | فبراير | 2021

محتويات العدد

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية 2
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (فبراير 2021) 3
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (فبراير 2021) 5
- إحصاءات التداول الشهرية في أسواق المال العربية (فبراير 2021) 9

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر فبراير 2021 عند مستوى 436.47، مرتفعاً بنحو 0.97 في المائة أي ما يعادل 4.19 نقطة مقارنة بنهاية شهر يناير 2021، ليعكس بذلك تحسن عدد من مؤشرات أسواق المال العربية خلال شهر فبراير 2021، في ظل حركة التعافي التي تشهدها الأسواق المالية منذ بداية العام الحالي 2021.

في هذا الإطار، سجلت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية ارتفاعاً بنهاية شهر فبراير 2021. تصدر سوق دمشق للأوراق المالية حركة الارتفاعات المُحققة خلال الشهر مع صعود مؤشره بنسبة 19 في المائة، فيما سجلت بورصات كل من العراق والسعودية وعمّان وأبوظبي ارتفاعاً بنسب تراوحت ما بين 1.25 و14.96 في المائة. كما شهدت مؤشرات بورصتي كل من تونس والبحرين، ارتفاعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة.

في المقابل، شهدت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية تراجعاً في نهاية شهر فبراير 2021، حيث سجلت بورصات كل من دبي وقطر والكويت والدار البيضاء وفلسطين ومسقط تراجعاً بنسب تراوحت بين 1.12 و3.86 في المائة. فيما شهدت البورصة المصرية تراجعاً بنسبة تقل عن واحد في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب
لأسواق المال العربية

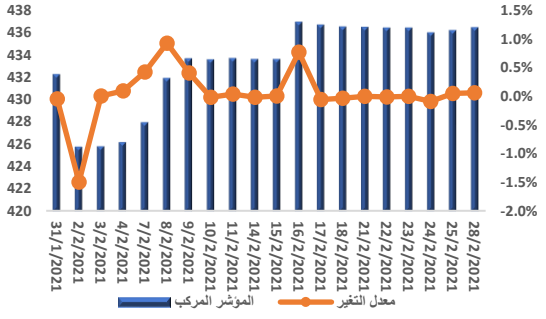

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية.

التغير الشهري %0.97

قيمة المؤشر إغلاق شهر فبراير 2021 (نقطة)	436.47
قيمة المؤشر إغلاق شهر يناير 2021 (نقطة)	432.28
أعلى قيمة للمؤشر في عام 2021 (16 فبراير 2021)	436.94
أدنى قيمة في عام 2021 (4 يناير 2021)	425.51

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

سجلت مؤشرات الأداء في عدد من البورصات العربية ارتفاعاً في نهاية شهر فبراير 2021، لتواصل بذلك المحافظة على مكاسبها المحققة في نهاية عام 2020، بما يعكس التحسن المُسجل في مؤشرات السيولة في تلك البورصات منذ بداية العام. حيث واصلت مؤشرات قيمة وأحجام التداولات والقيمة السوقية تحسنها التدريجي في بعض الأسواق المالية العربية، في ظل إعلان نتائج الأعمال السنوية لعدد من الشركات المدرجة في الأسواق عن عام 2020، كما كان لتحسن أداء البورصات العالمية، والارتفاع النسبي المسجل في أسعار النفط خلال الشهر أثراً إيجابياً على أداء البورصات العربية، إلى جانب استمرار حملات التلقيح ضد فيروس كورونا في عدد من الدول العربية. في المقابل، شهدت بورصات عربية أخرى تراجعاً في مؤشراتها، بسبب ظروف الإغلاق الجزئي الذي تم إعادة فرضه في بعض الدول العربية جراء الظروف الصحية المتعلقة بجائحة كورونا، إضافة إلى تراجع عدد من القطاعات المدرجة من بينها والعقارات والتأمين والصناعة.

على صعيد نشاط التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر فبراير 2021، شهدت قيمة التداول للأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، ارتفاعاً شهرياً بنسبة 42.52 في المائة، نتيجة ارتفاع قيمة التداول في تسع بورصات عربية تصدرتها بورصات كل من دمشق وبيروت، في حين انخفضت قيمة التداولات في خمس بورصات عربية، حيث سجلت كل من بورصتي فلسطين ودبي أكبر نسبة تراجع شهري.

شهد مستوى حجم التداولات بالأسواق المالية العربية، ارتفاعاً بنسبة 29.91 في المائة خلال شهر فبراير 2021. في ظل ارتفاع حجم التداول في ثمان بورصات عربية ، تصدرتها بورصة بيروت. في المقابل شهدت سبع بورصات عربية انخفاضاً، حيث سجلت بورصة فلسطين أعلى نسبة انخفاض في عدد الأوراق المالية المتداولة.

على صعيد القيمة السوقية لأسواق المال العربية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 0.30 في المائة في نهاية شهر فبراير 2021، مقارنةً بمستوياتها المُسجلة بنهاية شهر يناير من عام 2021. في هذا الصدد، حققت سبع بورصات عربية مكاسباً في قيمتها السوقية، تقدمتها سوق دمشق للأوراق المالية. في المقابل شهدت ست بورصات عربية

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية

على صعيد التطورات ذات العلاقة بالأسواق المالية العربية، فقد شهد شهر فبراير من عام 2021 تسجيل شركة جديدة في السوق المالية السعودية. كما أعلنت بورصة مسقط عن إطلاق منصة "رقمنة للإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية XBRL ". من جانب آخر ومواصلةً لتنظيم وتطوير الأسواق المالية بهدف دعم نمو الشركات واستدامتها، أعلنت السوق المالية السعودية عن اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. في سياق متصل، وتعزيزاً لأنظمة الشفافية والإفصاح في البورصات العربية، أعلنت بورصتا أبوظبي والعراق عن إصدار تعاميم بشأن البيانات المالية السنوية تتعلق بإفصاحات الشركات المساهمة المدرجة عن عام 2020 . في ذات السياق، واصلت البورصات العربية الإعلان عن البيانات المالية الختامية الأولية للشركات المدرجة عن العام 2020. بهدف رفع معدلات السيولة، أعلن سوق دبي المالي إعادة العمل بالنسبة الاعتيادية القصوى لتراجع أسعار الأسهم المدرجة خلال الجلسة الواحدة بنسبة 10 في المائة. كما شهد الشهر الماضي إعلان هيئات الأوراق المالية والسلع في الإمارات عن توقيع مذكرة تفاهم مع أحد الجامعات بهدف تنمية كفاءة العاملين في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة، وصناعة الخدمات المالية. في سياق آخر، وفي إطار مواصلة البورصات العربية جهودها الرامية لتعزيز الثقافة المالية والوعي الاستثماري أعلنت بورصة البحرين عن إطلاق برنامج أسواق رأس المال للتدريب المهني. في إطار استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX One) التي تم إطلاقها بهدف مضاعفة القيمة السوقية للشركات المدرجة، أعلن سوق أبوظبي عن خفض العمولات الإجمالية لأنشطة التداول، كما أعلن السوق أيضاً عن خطة لتحفيز نشاط شركات الوساطة المالية، ستسهم في تخفيض الفارق السعري بين سعر الشراء وسعر البيع. من جانب آخر، أعلنت السوق عن إدراج صندوق الاستثمار المتداول "شيميرا" لجذب مصادر جديدة للسيولة. شهد الشهر الماضي إعلان البورصة المصرية عن خطتها لتطوير البنية التقنية وأنظمة التداول، وتحسين بيئة التداول وتطوير آليات ومنتجات مالية جديدة. في ذات السياق، أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن اعتماد إستراتيجيتها الخمسية (2021-2025) التي تتضمن ثلاث ركائز لتطوير السوق من بينها تنظيم عمليات إصدار الصكوك، واستحداث مؤشر للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة واستدامة القطاعات المالية. **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 5.**

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

نشرة شهرية موجزة تصدر عن صندوق النقد العربي وتتطرق إلى أهم التطورات في أسواق المال العربية
استناداً إلى قاعدة بيانات أسواق المال العربية وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (فبراير 2021)

شهد شهر فبراير من عام 2021 أداءً متفاوتاً للبورصات العربية، غلب عليه التحسن بصورة عامة، جاء ذلك في ظل تسجيل عدد من البورصات العربية ارتفاعاً على مستوى مؤشرات التداول والقيمة السوقية مقارنةً بشهر يناير 2021. عكس ذلك التحسن عدد من المحفزات الإيجابية لأداء هذه الأسواق، منها: اتجاه عدد من الأسواق المالية العربية إلى تعزيز أنظمة الشفافية والإفصاح والرقابة والإعلان على نتائج الأعمال السنوية الإيجابية لعدد من الشركات المدرجة في البورصات العربية. كما كان لتواصل تعافي الأنشطة الاقتصادية، وعودة الأنشطة التجارية، واستمرار تعافي الأسواق المالية العالمية، وتحسن الأسعار العالمية للنفط أثراً ايجابياً على أداء البورصات العربية خلال شهر فبراير 2021.

في ضوء ما سبق، شهدت **مؤشرات أداء** سبع بورصات عربية ارتفاعاً في نهاية شهر فبراير 2021، بما يعكس الأداء الجيد لعدد من القطاعات المدرجة في هذه الأسواق، على رأسها قطاعات البنوك والمواد الأساسية والاتصالات والطاقة وشركات التقنية. في المقابل، سجلت بورصات كل من دبي وقطر والكويت والدار البيضاء وفلسطين ومسقط تراجعاً بنسب تراوحت بين 1.12 و3.86 في المائة. فيما شهدت البورصة المصرية تراجعاً بنسبة تقل عن واحد في المائة.

تصدر كل من سوق دمشق والعراق للأوراق المالية حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر فبراير 2021، حيث سجل مؤشر سوق دمشق ارتفاعاً بنسبة 19 في المائة، ليصل إلى مستوى 10064 نقطة في نهاية شهر فبراير 2021، عاكساً بذلك الارتفاع المسجل في عدد من القطاعات، منها مؤشر قطاع البنوك الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 21.8 في المائة، ومؤشر قطاع التأمين الذي حقق نمواً بنسبة 18.5 في المائة.

على مستوى قيمة تداولات السوق، سجل سوق دمشق للأوراق المالية ارتفاعاً كبيراً خلال شهر فبراير 2021، حيث ارتفعت قيمة تداولات السوق إلى 26.3 مليون دولار، مقابل 2.5 مليون دولار، في شهر يناير 2021. كما شهدت أحجام التداول ارتفاعاً كبيراً أيضاً في شهر فبراير 2021، لتصل إلى نحو 19.3 مليون سهم، مقارنةً بحوالي 1.41 مليون سهم في نهاية شهر يناير 2021. على صعيد القيمة السوقية فقد حققت السوق مكاسب بنحو 19 في المائة لتصل إلى 3.51 مليار دولار بنهاية شهر فبراير 2021، مقارنة بنحو 2.95 مليار دولار في نهاية شهر يناير 2020. يعزى هذا الارتفاع الذي شهدته مؤشرات السيولة والقيمة السوقية في السوق إلى زيادة ثقة المستثمرين في السوق في ظل المكاسب التي حققتها أسهم الشركات المدرجة بعد الإعلان عن البيانات الأولية الإيجابية عن عام 2020 لهذه الشركات.

في ذات السياق، ارتفع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بنسبة 14.96 في المائة، ليصل إلى مستوى 557 نقطة في نهاية شهر فبراير 2021، مقابل 484 نقطة في نهاية الشهر السابق عليه، مستفيداً من صعود عدد من القطاعات في البورصة، هي: الاتصالات والصناعة والبنوك، التي سجلت صعوداً بنسب بلغت 5.65 و7.80 و10.65 في المائة على الترتيب. كما شهدت قيمة التداول ارتفاعاً لتبلغ نحو 22 مليون دولار في نهاية شهر فبراير 2021، مقابل 13 مليون دولار حققتها في نهاية شهر يناير 2021. كما ارتفعت أحجام التداول لتصل إلى 43.13 مليار سهم في شهر فبراير 2021، مقابل 26.20 مليار سهم في نهاية شهر يناير 2021.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (فبراير 2021)

على مستوى **قيمة التداولات في البورصات العربية**، فقد سجلت في شهر فبراير 2021 ارتفاعاً في تسع أسواق مالية عربية مدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، حيث ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 42.52 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية يناير 2021. سجلت كل من بورصتي بيروت ودمشق أعلى ارتفاع في قيمة التداول بنسب بلغت 916 و951 في المائة على التوالي، عاكسةً بذلك عودة نشاط التداول في بورصة بيروت في شهر فبراير 2021، بعد التوقف الذي دام لفترة ثلاثة أسابيع في شهر يناير 2021، نظراً لظروف الإغلاق الكلي بسبب جائحة كورونا. كما كان لتعزيز ثقة المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية إثر المكاسب التي حققتها الشركات المدرجة في السوق من خلال الإعلان عن البيانات الأولية الإيجابية عن عام 2020 أثراً على ارتفاع معدلات التداول في السوق بشكل كبير.

في المقابل، شهدت بورصتا كل من دبي وفلسطين انخفاضاً في قيمة التداول بنسب بلغت 45.47 و72.40 في المائة على الترتيب، حيث ساهم انخفاض قيمة تداولات الأسهم المدرجة في سوق دبي بقطاعي العقارات والبنوك بنسبة 3.4 و4.8 في المائة على التوالي، في تراجع قيمة التداول الإجمالية في نهاية شهر فبراير 2020. فيما انعكس الإعلان عن تراجع أرباح الشركات الأولية المدرجة في بورصة فلسطين عن العام 2020 على معدلات التداول والسيولة في البورصة.

على صعيد **أحجام التداول في البورصات العربية**، فقد شهدت تحسناً لتسجل بذلك ارتفاع بنسبة 29.91 في المائة في شهر فبراير 2021. في هذا الصدد، سجلت ثمان بورصات عربية ارتفاعاً، تصدرتها بورصتا بيروت ودمشق اللتان ارتفع حجم تداولاتهما بشكل كبير، حيث تركز التداول في بورصة بيروت على قطاع البنوك بشكل رئيس بعد استئناف عودة نشاط التداول في شهر فبراير 2021، بينما ارتفع نشاط التداول في قطاعي البنوك والتأمين في سوق دمشق. في المقابل، شهدت سبع بورصات عربية انخفاضاً على مستوى حجم التداولات، حيث سجلت بورصتي دبي وفلسطين أعلى نسبة انخفاض بنحو 51.75 و75.09 في المائة على الترتيب.

على مستوى **القيمة السوقية للبورصات العربية**، فقد واصلت الاستقرار النسبي الذي شهدته منذ نهاية عام 2020، لتحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة 0.30 في المائة في نهاية شهر فبراير 2021 وسط أداء متباين للأسواق المالية العربية. في هذا الصدد، شهدت سبع بورصات عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية، تصدرتها سوق دمشق التي سجل مؤشرها ارتفاعاً بنسبة 19 في المائة. كما سجلت بورصات كل من بيروت وعمّان وأبوظبي ومصر ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 1.04 و5.17 في المائة. فيما سجلت بورصتي السعودية والبحرين ارتفاع بنسبة بلغت أقل من واحد في المائة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن السوق المالية السعودية سجلت مكاسباً بنحو 66.7 مليار ريال في نهاية شهر فبراير 2021، مدعومةً بارتفاع القيمة السوقية في قطاعات كل من: الاتصالات والمواد الأساسية والبنوك، التي سجلت ارتفاعاً بنسب 3.25 و5.20 و10.06 في المائة على الترتيب. في المقابل، شهدت ست بورصات عربية تراجعاً في قيمتها السوقية، حيث سجلت بورصة قطر أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية في شهر فبراير 2021، بلغت 3.32 في المائة متأثرةً بإعلان القوائم المالية للشركات، وتوصيات مجالس إدارات الشركات بشأن نتائج الأعمال وتوزيعات الأرباح السنوية التي انخفضت في عدد من الشركات المدرجة في البورصة. كما سجلت القيمة السوقية في كل من بورصتي دبي والدار البيضاء انخفاضاً بنسب بلغت 2.41 و2.53 في المائة على الترتيب.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (فبراير 2021)*

هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات توقع مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة بهدف تنمية القدرات في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة، وصناعة الخدمات المالية

وقعت كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وجامعة الشارقة مذكرة تفاهم وتعاون مشترك بهدف تطوير وتنمية الكفاءات في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة، وصناعة الخدمات المالية في الأسواق المالية. وفقاً للمذكرة سيقوم الخبراء والكوادر الفنية والأكاديمية بكلا الجهتين بإعداد مناهج وبرامج تعليمية خاصة بالاستثمار في المنتجات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة. كما سيتم التنسيق والتعاون لعقد برامج ودورات مهنية تدريبية مشتركة بهدف تطوير المستويات المهنية والارتقاء بها وزيادة التوعية بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة بالأسواق المالية.

سوق أبوظبي للأوراق المالية يعلن عن خفض العمولات الإجمالية لأنشطة التداول في السوق ويصدر تعميماً بشأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية ويدرج صندوق استثماري جديد

في إطار استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX One) التي تم إطلاقها بهدف مضاعفة القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق خلال السنوات الثلاثة القادمة، أعلن السوق عن خفض العمولات الإجمالية لأنشطة التداول على جميع الصفقات ابتداءً من يوم الأحد 14 فبراير 2021. هذا وتعد هذه المرة الثانية التي يُخفض فيها سوق أبوظبي للأوراق المالية عمولات التداول خلال عامين ضمن جهوده لتحسين السيولة. بموجب المبادرة الجديدة، سيتم خفض عمولات التداول على جميع الصفقات بنسبة تتجاوز 22 في المائة لتصبح 0.175 في المائة بدلاً من 0.225 في المائة. كما أعلن السوق أيضاً عن خطة لتحفيز نشاط شركات الوساطة المالية، حيث ستسهم في تخفيض الفارق السعري بين الشراء والبيع في سوق أبوظبي للأوراق المالية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز التوازن في السوق على مستوى تقلبات الأسعار وحركة المؤشر. كما تصب هذه الخطة في مصلحة المستثمرين الذين يرغبون في توسيع وتنويع محافظهم الاستثمارية دون تكبد تكاليف عمولات تداول مرتفعة على صفقاتهم.

في سياق متصل، وتعزيزاً لأنظمة الشفافية والإفصاح في السوق، أصدر سوق أبوظبي المالي تعميماً بشأن البيانات المالية السنوية، ينص على ضرورة قيام الشركات المدرجة بتزويد السوق بالبيانات المالية السنوية المدققة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، المعتمدة من مجلس إدارة الشركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة، بحيث يتم منع تعامل الأعضاء والمطلعين اعتباراً من 14 ديسمبر لحين تزويد السوق بالبيانات السنوية كافة، استناداً لنظام هيئة الأوراق المالية والسلع الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.

كما تم في إطار خطة السوق الرامية إلى توسيع قاعدة منتجاته وخدماته وجذب مصادر جديدة للسيولة إدراج صندوق الاستثمار المتداول "شيميرا ستاندرد أند بورز الإمارات يوسيتس المتداول" في السوق. يأتي إدراج صندوق المؤشرات المتداولة استكمالاً للنسخة التي تحاكي المؤشر المتوافق مع الشريعة الإسلامية التي تم إدراجها في السوق خلال شهر يوليو من عام 2020، ويشكّل الصندوق الجديد أداة استثمارية سائلة قابلة للاستبدال والتداول بشكل كامل. يُشار إلى أن النسخة الأولى من الصندوق المتمثلة في صندوق "شيميرا ستاندرد آند بورز الإمارات شريعة" تجاوزت قيمة أصولها المدارة 50 مليون درهم ليصبح بذلك ثالث أكبر صندوق مؤشرات متداولة مدرج في أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (فبراير 2021)*

سوق دبي يعلن عن اعادة الحد الأقصى لهبوط الأسعار

أعلن سوق دبي المالي خلال شهر فبراير الماضي عن إعادة العمل بالنسبة الاعتيادية القصوى لتراجع أسعار الأسهم المدرجة خلال الجلسة الواحدة إلى نسبة 10 في المائة، ابتداءً من جلسة تداول الأحد 28 فبراير 2021، تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، حيث كان السوق في إطار الإجراءات الرامية إلى الحد من تقلبات الأسواق جراء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد قد خفَض نسبة الحد الأقصى لهبوط الأسعار بصورة مؤقتة إلى نسبة 5 في المائة في شهر مارس من عام 2020، مع بقاء الحد الأقصى لارتفاع الأسعار عند نسبة 15 في المائة. تأتي إعادة تفعيل الحد الأقصى الاعتيادي لهبوط الأسعار في ضوء المرونة الواضحة التي أظهرها السوق في استيعاب التقلبات الناتجة عن تداعيات الجائحة.

بورصة البحرين تعلن عن إطلاق النسخة الأولى من برنامج أسواق رأس المال للتدريب المهني

استكمالاً لمبادرات البورصة التوعوية ومن ضمنها برنامج (تريدكويست) وبرنامج المستثمر الذكي وأكاديمية الاستثمار، أعلنت بورصة البحرين عن إطلاق برنامج أسواق رأس المال للتدريب المهني، الذي يستهدف إكساب الخريجين والشباب المعرفة العلمية والعملية للاستثمار في أسواق رأس المال.

تتضمن فترة العمل والتدريب، التناوب الوظيفي بين إدارات مختلفة في بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة، مما يمكن المتدربين من فهم سير الأعمال في مختلف الإدارات، الأمر الذي يسهم في منحهم خبرة عملية تمكنهم من تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم حول سير العمليات في سوق المال بشكل خاص وفي قطاع أسواق رأس المال بشكل عام.

السوق المالية السعودية (تداول) تعلن عن إدراج شركة" وطني للحديد والصلب" في السوق الموازية "نمو" وتعتمد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية

في إطار سياسة السوق الرامية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسعة قاعدة السوق، أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن إدراج وبدء تداول أسهم شركة "وطني للحديد والصلب" في السوق الموازية "نمو"، حيث تم بدء التداول على أسهم الشركة في 17 فبراير 2021، كإدراج مباشر في حدود التذبذب السعرية اليومية (+/- 30) في المائة، مع تطبيق حدود ثابتة للتذبذب السعري عند (+/- 10) في المائة. تتم عملية الطرح والإدراج في السوق الموازية "نمو" وفقاً لشروط، من أهمها أن يكون المُصدر شركة مساهمة، وألا تقل القيمة السوقية للشركة عن 10 مليون ريال كحد أدنى، إضافة إلى طرح 20 في المائة على الأقل من الأسهم على الجمهور، أو إدراج ما قيمته 30 مليون ريال سعودي كحد أدنى لقيمة الأسهم المدرجة، (أيهما أقل). علاوة على وجود نشاط تشغيلي رئيس، لمدة سنة على الأقل، وتعيين مستشار مالي إلزامي للشركة، وتوفير قوائم وتقارير مالية سنوية مدققة للشركة، وقوائم مالية نصف سنوية، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية. كما تلتزم الشركة كذلك بحظر بيع أسهم المؤسسين لمدة سنة من تاريخ الإدراج، كما يُشترط ألا يقل عدد المساهمين من الجمهور عن 50 مساهماً عند الإدراج.

من جانب آخر، ومواصلةً لتنظيم وتطوير سوق مالية تسهم في دعم نمو الشركات واستدامتها في السوق المالية، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية عن اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية، حيث تأتي هذه التعديلات في ضوء تطوير فئات تصنيف العملاء، ومتطلبات معرفة العميل، وعدد من الاعتبارات الأخرى بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (فبراير 2021)*

سوق الخرطوم للأوراق المالية يعلن عن إدراج شهادات المشاركة الحكومية شهامة في السوق

أعلن سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال شهر فبراير عن إدراج شهادات المشاركة الحكومية شهامة في السوق (إصدار شهر أكتوبر 2020) بقيمة اسمية تبلغ 500 جنيه للصك. بدأ تداول هذه الشهادات في السوق ابتداءً من جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2 فبراير 2021. في نفس السياق، أعلنت السوق عن إدراج صندوق البركة الاستثماري الرابع "إنجاز" بقيمة اسمية تبلغ 100 جنيه للصك الواحد، ضمن قطاع الصناديق الاستثمارية، وتداول صكوك الصندوق بداية من يوم الثلاثاء الموافق 2 فبراير 2021.

هيئة الأوراق المالية العراقية تعلن عن تعديل مواد إفصاح الشركات المساهمة في السوق

أعلنت هيئة الأوراق المالية العراقية عن تعديل بعض مواد إفصاح الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. أشار التعديل إلى إلزام الشركات بتزويد الهيئة بالتقارير السنوية خلال مدة لا تتجاوز 150 يوماً من انتهاء السنة المالية، إضافة إلى نشرها من خلال وسائل الإعلام، وللهيئة إمهال شركات القطاع المختلط (الشركات المؤسسة برأس مال مشترك بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد) مدة اضافية لا تتجاوز السنة في كل الأحوال لتقديم بياناتها المالية، تحتسب بدءً من تاريخ انتهاء المدة المذكور إذا كان تأخير تقديم بياناتها المالية بسبب بعض الاعتبارات الخارجية ودون تقصير من الشركة في استكمال تلك الإجراءات بشرط إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المتبعة.

الهيئة العامة لسوق المال في عُمان تعلن الاستعداد لإطلاق منصة تقارير الإفصاح عن البيانات

انطلاقا من مواصلة السعي نحو تعزيز المنظومة التشريعية والتقنية المتعلقة بعمليات الإفصاح للجهات المصدرة للأوراق المالية وشركات التأمين، والجهات ذات العلاقة وتسريع التحول الرقمي، أعلنت الهيئة العامة لسوق المال استعدادها لإطلاق منصة "تقارير الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية" (XBRL). تجدر الإشارة إلى أن منصة الإفصاح (XBRL) من الأنظمة المستخدمة دولياً في الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات والصناديق المدرجة في أسواق الأوراق المالية، حيث تُسهم في تعزيز الشفافية والفاعلية في الأسواق المالية التي تنعكس بشكل تلقائي على دعم ثقة المتعاملين في السوق، وتوفر المنصة الإلكترونية تقنية سريعة وآمنة لتقارير الإفصاح، كونها تعمل على توحيد مفاهيم المعلومات المالية وعناصر الإفصاح، مما يُسهل التعامل بها من قبل جميع الأطراف المتعاملة.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تعلن عن خطتها المتعلقة باستحداث مؤشر سوق فلسطين الإسلامي وتعلن أرباح الشركات المدرجة عن عام 2020

في إطار سعي الهيئة لتوسعة السوق وتحفيز التداولات، أعلن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية اعتماده لاستراتيجية الهيئة الخمسية (2021-2025)، حيث تم اقرار ثلاثة برامج رئيسة لتطوير السوق تتمثل في: تعزيز استخدام التقنيات المالية في القطاع المالي غير المصرفي، والنهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة، واستدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها. في السياق ذاته، تسعى الاستراتيجية إلى توفير الخيارات التمويلية الملائمة من حيث التكلفة والمتطلبات وزيادة فرص خلق الوظائف والاستدامة المالية للقطاعات التي تقع تحت إشراف الهيئة، وتفعيل قطاع التخصيم من ضمن القطاعات المالية غير المصرفية القائمة. كما تسعى الهيئة إلى اعتماد التشريعات التي تنظم عمليات إصدار الصكوك، وإلى استحداث مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة خلال النصف الأول من عام 2021، بالتعاون مع الخبراء في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة، تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (فبراير 2021)*

من جانب آخر، شهد الشهر الماضي اعلان بورصة فلسطين عن البيانات المالية الختامية الأولية للشركات المدرجة عن العام 2020، بعد انتهاء الفترة القانونية للإفصاح عنها في 15 فبراير 2020، بنسبة التزام بالإفصاح بلغت نحو 90 في المائة، حيث تم استلام البيانات المالية من قبل 43 شركة من إجمالي 46 شركة مدرجة في البورصة. بلغت حصيلة أرباح الشركات المدرجة الأولية عن العام 2020 بعد الضريبة نحو 219 مليون دولار أمريكي بإنخفاض بلغت نسبته 24.18 في المائة عن صافي الأرباح المُحققة للفترة ذاتها من العام 2019، التي بلغت قيمتها 289 مليون دولار.

البورصة المصرية تعلن عن خطتها لإستكمال جهود تطوير سوق الأوراق المالية في عام 2021

في إطار دعم خطط الإصلاح في قطاعات الدولة، واستكمال إجراءات تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، والتغلب على التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، عقدت رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية اجتماعا مع إدارة البورصة المصرية، لاستعراض أهم ملامح التقرير السنوي لأداء البورصة المصرية خلال عام 2020، إضافة إلى استعراض خطط البورصة المستقبلية في عام 2021. أشارت البورصة خلال الاجتماع إلى عدد من التدابير المتبناة لتعزيز التداولات وضمان استقرار التعاملات، من بينها القرار الاستثنائي للرئيس عبد الفتاح السيسي، بتخصيص نحو 20 مليار جنيه من قبل البنك المركزي، لدعم استقرار التعاملات في البورصة. أكدت البورصة خلال الاجتماع كذلك عزمها العمل بالتوازي على استكمال خطط الإصلاح، واستمرار العمل على تحسين مستويات وجودة الإفصاحات لزيادة كفاءة السوق وتوافر المعلومات، وزيادة مساحة التواصل ما بين الشركات المقيدة ومديري المحافظ وشركات الوساطة المالية، والتعريف بمزايا القيد لجذب شركات جديدة للسوق. فيما يتعلق بتطوير بيئة التداول لزيادة كفاءة السوق، تواصل البورصة جهود تطوير البنية التقنية وأنظمة التداول والأنظمة المساعدة للتداول، من خلال استحداث وتطوير آليات ومنتجات مالية جديدة بغرض زيادة كفاءة السوق لتنويع الخيارات الاستثمارية، وإصدار مؤشرات جديدة. كما تعمل البورصة على زيادة مستويات المعرفة والوعي بأساسيات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، لجذب المزيد من المستثمرين. كما ستواصل البورصة خلال عام 2021 مساعيها لدعم فرص نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز نمو الاقتصاد المصري وتوفير فرص عمل.

مؤشرات التداول الشهري

أداء مؤشرات أسواق المال العربية (نقطة)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية يناير 2021	قيمة المؤشر في نهاية فبراير 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
سورية	DWX	8,457.34	10,064.17	19.00	▲
العراق	ISX	484.13	556.55	14.96	▲
السعودية	TASI	8,702.55	9,144.99	5.08	▲
الأردن	ASE	1,726.82	1,761.36	2.00	▲
أبوظبي	ADI	5,593.48	5,663.62	1.25	▲
تونس	TUNINDEX	6,657.83	6,677.60	0.30	▲
البحرين	BSEX	1,462.61	1,466.43	0.26	▲
مصر	EGX30	11,546.15	11,525.02	-0.18	▼
عُمان	MSM30	3,653.22	3,612.38	-1.12	▼
فلسطين	ALQUDS	492.07	484.70	-1.50	▼
الدار البيضاء	MASI	11,630.01	11,358.17	-2.34	▼
الكويت	Premier market	6,307.86	6,157.47	-2.38	▼
قطر	QE	10,473.50	10,145.99	-3.13	▼
دبي	DFMGI	2,654.06	2,551.54	-3.86	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري للمؤشر (%)

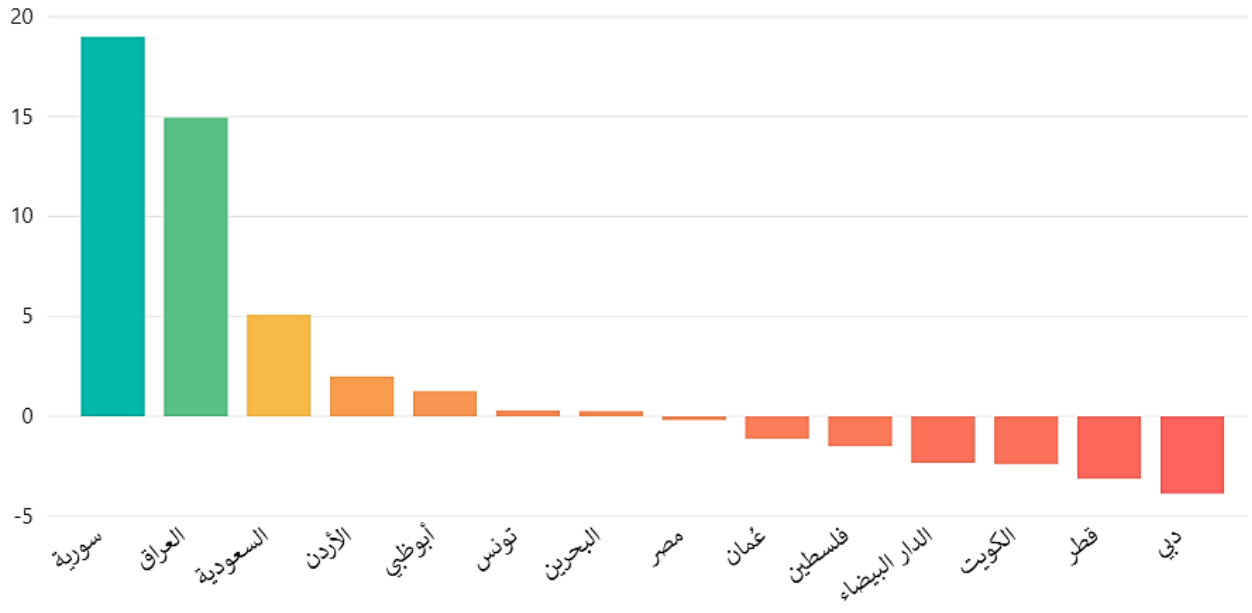

أحجام التداول لأسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية يناير 2021	حجم التداول في نهاية فبراير 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
بيروت	BLOM	170,734	8,583,833	4,927.61	▲
سورية	DWX	1,413,104	19,319,406	1,267.16	▲
العراق	ISX	26,200,127,076	43,132,814,585	64.63	▲
أبوظبي	ADI	2,314,836,823	3,552,981,218	53.49	▲
السعودية	TASI	4,751,970,174	6,903,295,297	45.27	▲
عُمان	MSM30	179,631,706	253,629,687	41.19	▲
تونس	TUNINDEX	25,085,000	34,935,000	39.27	▲
مصر	EGX30	11,141,484,443	15,185,594,122	36.30	▲
الكويت	Premier market	6,050,969,209	6,047,056,757	-0.06	▼
قطر	QE	4,024,408,737	3,184,548,172	-20.87	▼
البحرين	BSEXN	122,668,542	87,678,756	-28.52	▼
الأردن	ASE	186,767,856	128,427,548	-31.24	▼
الدار البيضاء	MASI	3,308,580,504	1,777,200,047	-46.29	▼
دبي	DFMGI	5,579,308,349	2,692,054,392	-51.75	▼
فلسطين	ALQUDS	12,619,135	3,143,133	-75.09	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لأحجام التداول (%)

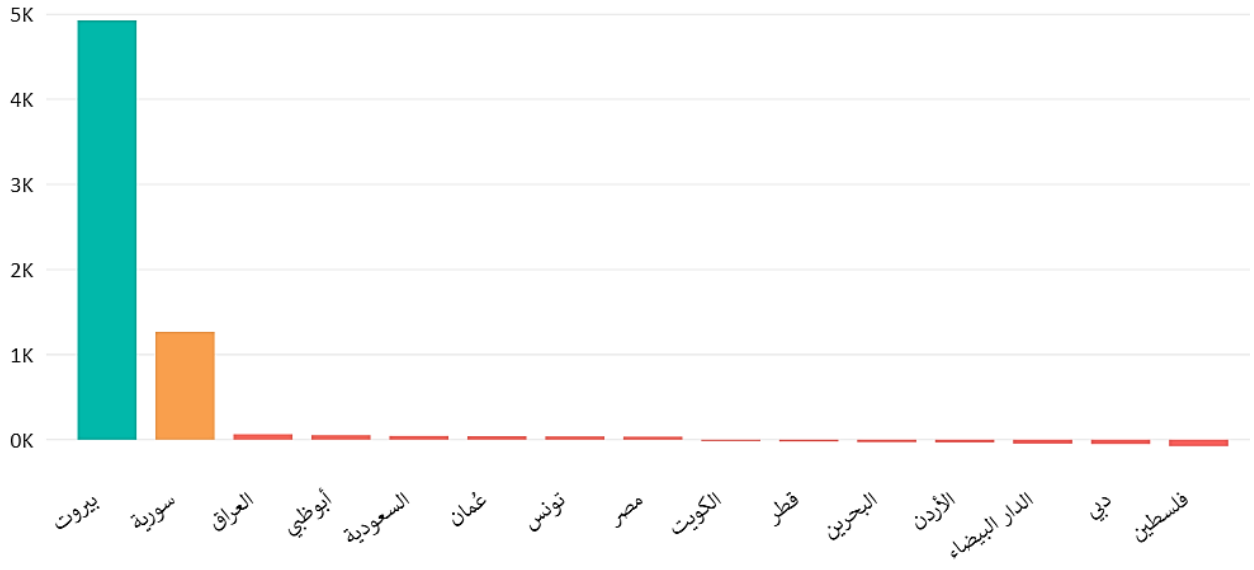

قيمة التداول لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية يناير 2021	قيمة التداول في نهاية فبراير 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
سورية	DWX	2,505,984.74	26,328,188.89	950.61	▲
بيروت	BLOM	2,373,929.00	24,114,080.00	915.79	▲
أبوظبي	ADI	2,780,002,242.85	5,058,650,987.37	81.97	▲
تونس	TUNINDEX	46,146,419.95	78,046,515.03	69.13	▲
العراق	ISX	13,018,278.06	21,989,659.33	68.91	▲
السعودية	TASI	42,873,752,648.21	65,520,206,059.57	52.82	▲
مصر	EGX30	4,193,599,413.78	5,425,686,874.31	29.38	▲
عُمان	MSM30	73,297,448.79	91,675,577.26	25.07	▲
البحرين	BSEXN	43,962,683.64	47,172,235.48	7.30	▲
الكويت	Premier market	2,762,937,756.18	2,729,726,051.63	-1.20	▼
الأردن	ASE	215,703,585.04	192,526,988.00	-10.74	▼
قطر	QE	2,853,318,024.22	2,151,208,820.37	-24.61	▼
دبي	DFMGI	1,960,546,405.44	1,069,166,387.14	-45.47	▼
فلسطين	ALQUDS	26,203,394.19	7,231,721.87	-72.40	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لقيمة التداول (%)

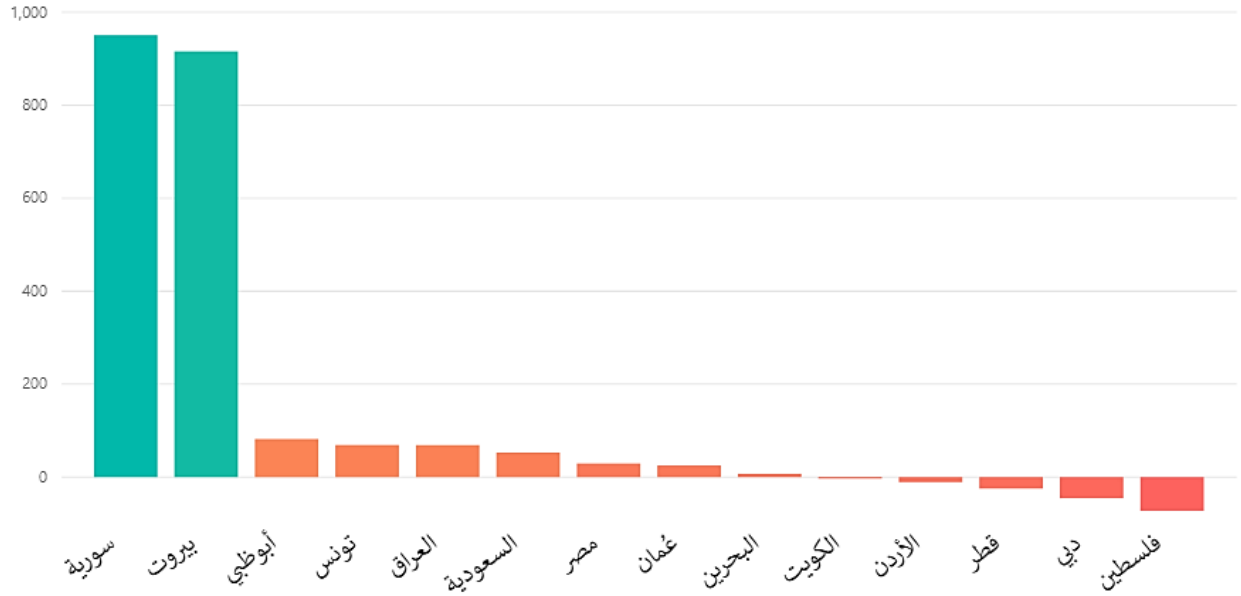

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية يناير 2021	القيمة السوقية في نهاية فبراير 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
سورية	DWX	2,952,659,637.92	3,513,589,738.47	19.00	▲
بيروت	BLOM	6,746,331,418.00	7,094,823,511.00	5.17	▲
الأردن	ASE	18,844,648,838.39	19,193,804,690.19	1.85	▲
أبوظبي	ADI	219,268,043,837.15	221,578,590,527.76	1.05	▲
مصر	EGX30	44,324,598,013.09	44,787,026,621.75	1.04	▲
السعودية	TASI	2,413,035,587,074.76	2,430,704,586,064.85	0.73	▲
البحرين	BSEXN	24,152,860,959.96	24,215,879,899.23	0.26	▲
عُمان	MSM30	52,725,072,950.07	52,721,550,315.91	-0.01	▼
فلسطين	ALQUDS	3,563,216,517.35	3,547,209,308.22	-0.45	▼
الكويت	Premier market	109,964,833,345.81	107,491,996,233.88	-2.25	▼
دبي	DFMGI	97,372,968,277.88	95,022,117,411.58	-2.41	▼
الدار البيضاء	MASI	67,149,960,079.28	65,454,106,717.40	-2.53	▼
قطر	QE	167,133,449,444.08	161,578,065,487.59	-3.32	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة

نسبة التغير الشهري للقيمة السوقية (%)